رابعًا
الاقتصاد والمحليات

obeikandl.com

obeikandl.com

الأجور والإنتاج

يتصارع أساتذة الجامعات ومراكز البحوث من أجل الحصول على مكافأة ما يسمى الجودة التي تدفعها الحكومة لمدة ستة أشهر سنويا تحت شروط متعسفة لا تمت للجودة بصلة ، المكافأة قدرها ألفا جنيه للأستاذ العامل والأستاذ الذي بلغ أرذل العمر ومازال متفرغا ، أما غير المتفرغ فلا مكافأة له . وتنخفض المكافأة بالنسبة للأستاذ المساعد ، والمدرس لتصل إلى ١٥٠٠ ، و١٢٠٠ جنيه يخصم منها ما تراه الجامعة تبرعا إجباريا لأغراض خاصة بها .

كاتب السطور ومثله كثيرون لم يحصلوا على هذه الجودة ؛ لأنهم رأوا في شروطها التعسفية ما يتناقض مع قيمهم وأخلاقهم ، فضلا عن كونها لا تسمن ولا تغني من جوع ، ولا تكافئ قيمة الأستاذ الجامعي وما يبذله من جهد .

في أوراق تسربت عن إحدى الشركات التي تنتمي إلى ما يسمى قطاع الأعمال ، طالعت كشوفا بالمكافآت —وليس المرتبات— التي يتقاضاها المسئولون والموظفون بالشركة في فترة ثلاثة أشهر ، أنقل منها بعض الأرقام ، لتتبين المفارقة بين من يحصد دون مقابل، ومن يعمل ويكدح، ولا يحصل على ما يكفي الضرورات اللازمة للحياة البسيطة :

رئيس الشركة ٨٠٥٣٠٠ ثمانمائة وخمسة آلاف وثلاثمائة جنيه مصري .

أحد مساعديه ٤٥٢٣٠٧ أربعمائة واثنان وخمسون ألفا وثلاثمائة وسبعة جنيهات .

مساعد آخر ٣٨٥٥٣٢ ثلاثمائة وخمسة وثمانون وخمسمائة واثنان وثلاثون جنيها .

مساعد ثالث ٢٣٩٧٠٧ مائتان وتسعة وثلاثون وسبعمائة وسبعة جنيهات .

أقل مكافأة بين ستة وستين موظفا هي ١٨٥٦٧ ثمانية عشر ألفا وخمسمائة وسبعة وستين جنيها لموظفة تحمل دبلوم تجارة .

المفارقة بين أستاذ الجامعة الذي يفترض فيه أنه يعمل على مدار اليوم والليلة في كليته أو بيته ، ويشتري مصادر ومراجع وعناصر وأدوات لأبحاثه وتجاربه ، ويقتضي وضعه الاجتماعي أن يترفع عن أمور كثيرة يواجهها بالإنفاق والبذل الذي يليق به ، لا يساوي موظفة دبلوم تجارة في أواسط عمرها ، ولا تبذل جهدا خارج ساعات العمل الرسمي ، ولا تنتج عملا خارقا في المكتب الذي تجلس عليه وتتناول إفطارها وتشرب الشاي ، وتحكي مع زميلاتها عن أخبار الموضة وحكايات الخطوبة والأفراح والطبخ والأولاد والأزواج ..إلخ .

كان أستاذ الجامعة سابقا ينتمي إلى ما يعرف بالكادر الخاص ، أي الوظائف ذات الراتب المميز نظير الجهد المميز ، ولكن الأحوال انقلبت ، وصار الفراش في أحد البنوك الاستثمارية ، بل في الشركة المذكورة التي أشرت إليها قل قليل ، يتقاضى أضعاف ما يتقاضاه الأستاذ الجامعي .

هناك خلل إذا في الأجور ، بين من يعمل ومن لا يعمل ، يقتضي موقفا حازما من الحكومة الانتقالية ، لتهدئة الخواطر من ناحية ، ودعم الاقتصاد المصري من ناحية أخرى .

الأمر ليس مقصورا على الشركة التي أشرت إليها والجامعة في هذه المفارقة الشاذة بين الطرفين ، بل هو يمتد إلى معظم المؤسسات والإدارات والشركات والبنوك والمصانع والوزارات ، فهناك أقلية تحظي بالمكافآت الضخمة والبدلات والحوافز والامتيازات ، لدرجة أن بعض المحظوظين من رؤساء هذه المؤسسات يتقاضى ما يتجاوز مليون جنيه شهريا دون جهد ملحوظ ، وهناك أغلبية لا تحصل إلا على الفتات الذي يضطرها إلى مدّ اليد ، أو سلوك طرق غير مشروعة . الأقلية تمرح في الترف والثراء ، غير المشروع أحيانا ، والأغلبية تعيش البؤس والعناء اليومي ، وهو ما يجعل الفوارق بين الطرفين كبيرة ، ومؤلمة ومؤثرة على مستقبل البلاد والعباد .

هل رئيس الشركة الذي يحصل على مكافآت تقرب من مليون جنيه في ثلاثة أشهر ، أفضل من الأستاذ الجامعي الذي يعكف على أبحاثه ودراساته ومناقشاته ليلا ونهارا

كما يفترض ؟ هل عبقرية رئيس الشركة المذكور – مع احترامنا لأمثاله في كل الشركات – تصنع ما لا يصنعه غيره من إنجازات وإبداعات تتباهى بها الأمم ؟

إن ما نسمعه أحيانا عن مرتبات خيالية لبعض الشباب الذين يحملون مؤهلات متواضعة في بعض الجهات يثير الحيرة والذهول . ويجعلنا نسأل : كيف ينهض الوطن بالبحث والعلم والدرس ؟

الأمر يقتضي قبل وضع الحد الأدنى للأجور أن نضع حدا أقصى لها ، وهذا الحد يتيح أن يتحول الفارق بينه وبين ما كان من يصرف من أرقام خيالية إلى صالح أصحاب الأجور المتدنية ، وإذا أضفنا إلى ذلك إلغاء الوظائف التي تمنح لمن خرجوا إلى التقاعد بصفة مستشارين أو موظفين متعاقدين في وظائف على الورق فقط ولا حاجة إليها ، ويتقاضى شاغلوها مبالغ ضخمة من الميزانية العامة للدولة ، فسوف يتوفر مبالغ ضخمة لحساب أصحاب الأجور المتدنية .

لا أجد أي وظيفة بها وظيفة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تستحق أكثر من عشرة آلاف جنيه ، وهي تكفي في تلك الأيام الصعبة ، حيث توفر له الدولة وسيلة الانتقال ، واستقبال الضيوف والإنفاق على متطلبات الوظيفة ، وستكون الوظيفة الكبرى في الدولة نموذجا لآخرين في بقية الوظائف العليا : رؤساء مجالس الإدارات والشركات والجامعات والمصانع والمؤسسات ، فضلا عن الوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والأحياء وغيرهم .إن ذلك سيساعد على تغطية أجور أصحاب الأجور المتدنية ، وتشغيل البطالة المتنامية ، وسد أبواب الفساد في المناصب العليا ، بل التقليل من التهافت عليها من جانب الباحثين عن منافعهم الخاصة ، دون خدمة المجتمع والناس .

لا مفر من شطب الإنفاق السفيه أو الإنفاق الذي لا أهمية إستراتيجية له. ما الذي يجعلنا ننفق مثلا مليارات الجنيهات على الإعلام الفاسد ، والأمن الفاشل الذي يستورد أحدث أجهزة القمع والقتل والقنص والسيارات المصفحة وغير المصفحة بأموال باهظة ، والثقافة الفاسدة المضادة لهوية الأمة ، والنوادي الرياضية

التي يغترف منها مرتزقة الكرة الملايين دون حسيب أو رقيب؟

ما قيمة المجالس العليا والسفلى للمرأة والأمومة والطفولة . والأعلى للصحافة ومجلس حقوق الإنسان الذي لم ينصف مظلوما ، وبقية المجالس القومية التي لا يصغي إليها أحد ، ولا يستفيد منها أحد ؟

إن الوظائف في إطار الحد الأقصى يجب أن تربط مستوى المرتب بمستوى الإنتاج ، ويوضع تقويم الوظيفة بالجهد الذي يبذل فيها ، أما ترك الأمر دون تقويم جيد وجاد ، فالفساد يظل جاثما على الصدور والقلوب ، ويبقى السخط والغضب و الصراع بوصفها قنابل مزمنة ، ومنذرا بكوارث لا يعلم مداها إلا الله .

لدينا وسائل كثيرة تجعلنا نحقق العدل أو ما يقرب منه في أجور العاملين ، بدءا من المستويات العليا حتى المستويات الدنيا ، وخاصة إذا أوقفنا أوجه الإنفاق الشكلي أو الاستعراضي أو الذي لا يفيد الأمة ، وأنا زعيم أنه يمكننا تقليص نصف الميزانية العامة مقابل الجهود الذاتية أو الأهلية التي يمكنها أن تقوم بدور كبير في الحلول مكان الحكومة و القيام بالنيابة عنها في لإنجاز كثير من المهام والخدمات .

أما القطاع الحر فهو يخضع للعرض والطلب ، ويحدد أجوره العليا وفقا لإمكاناته ومتطلباته وحاجته ، لكن الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون معلوما بقانون ؛ لأن واقع الحياة اليومية وارتفاع الأسعار ، وانخفاض قيمة الجنية ، تجعل تحديد الأجر في صورته الدنيا أمرا ضروريا ؛ على أن يزيد هذا الأجر بنسبة توازي نسبة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه خالد الذكر !

إن ترشيد الإنفاق يجعل من تحديد الحد الأعلى للأجور فريضة واجبة لاستقامة الحياة العامة ، وتثبيت السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، أما الإنفاق السفيه ، مع التفاوت الرهيب بين من يحصلون على الملايين بسهولة ، ومن يدوخون من أجل المئات ، فيؤدي بالضرورة إلى متاعب لا يحتملها الوطن ،ونسأل الله أن يبعده عنها .

المجد في ١/ ٥/ ٢٠١١م .

المحليات والبلديات

أصدرت محكمة القضاء الإداري في ٢٨/ ٦/ ٢٠١١ م ، حكما تاريخيا بحل المجالس المحلية في جميع أنحاء مصر ، وأشارت المحكمة إلى أن قيام الثورة كان يوجب حل هذه المجالس فورا ، بحكم ما كانت تمثله من فساد يضرب أرجاء المجتمع . وأكد المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، أن الحكومة تؤكد احترامها لأحكام القضاء المصري، وبما يضمن حقوق المواطن، فيما أكد وزير التنمية المحلية أن الوزارة تحترم أحكام القضاء، وستدرس الوزارة وتفحص الحكم قانونيا، وذلك لاتخاذ السبل القانونية بمجرد استلامه، موضحا أنه سيتم التعامل معه بالتنفيذ أو الطعن .

وقد استقبلت الأوساط السياسية والاجتماعية هذا الحكم بفرح بالغ لأن هذه المجالس المزورة بالكامل كانت موجودة ، وتحكم وتتحكم فى الميزانية العامة للدولة، وكانت تجهز لبقايا الحزب الوطني فرصة العودة فى الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

وقد طالب بعض المحللين بسرعة تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بحل تلك المجالس لأن الدولة الآن فى أمس الحاجة إلى انتخابات محلية تزيح الفساد الذي يعشش فى تلك المحليات وتطهيرها، مؤكداً أن الحكم هو أحد مكاسب ثورة ٢٥ يناير.

ولا شك أن سر تفوق الغرب في المجال الاجتماعي والإداري هو نظام البلديات الذي يعتمد على انتخاب العناصر التنفيذية في المدن والقرى انتخابا نزيها شفافا ،

يصعد بمن يملكون القدرة على خدمة المجتمع وحل المشكلات دون خطب إنشائية ، أو وعود هلامية لا يكون ها أثر على أرض لواقع .

وتمثل انتخابات البلديات أو المحليات في الدول الغربية اهتماما أكبر للمواطن العادي من الانتخابات التشريعية والرئاسية ؛ إذ إن المجلس البلدي له أهمية تفوق المجلس التشريعي ؛ بحكم أن الأول يلامس الحياة اليومية بالنسبة للمواطن ، سواء ما يتعلق بالبيئة التي يعيش فيها ومشكلاتها ، أو متطلبات الحياة اليومية وما تقتضيه من خدمات ومساعدات . لذا يكون العضو المنتخب في المجلس البلدي ذا أهمية عظمى لدى الناس ، فهو يعيش معهم الحياة الاجتماعية حتى النخاع ، وهو يعلم تفاصيل ما يجري في البيئة الاجتماعية ، ويعرف أبعاد المشكلات وما يلزمها من حلول ، كما يعرف طبيعة الحلول الممكنة التي يمكن أن تساعد في دعم المجتمع ، والارتقاء به .

ويركز كثير من السياسيين الغربيين على خوض تجارب النيابة عن المجتمع في البلديات والتمرس بحل مشكلاتها ليكون ذلك طريقا إلى المجالس التشريعية والانتخابات الرئاسية ؛ لأنهم يفيدون من البلديات أضعاف ما يفيدون من الانتخابات التشريعية ، والفوائد التي يحصلون عليها من المدن والقرى تؤهلهم ليكونوا أكثر قدرة على خدمة الوطن كله فيما بعد ..

وربما كانت تجربة السياسي التركي المعروف رجب الطيب أردوغان من أوضح الأمثلة في هذا السياق ، فقد كان رئيسا لبلدية استانبول في النصف الثاني من التسعينيات ، وقد زرتها عام ١٩٩٤م ، ورأيت تلال القمامة ترتفع في أهم شوارعها وميادينها الرئيسية (شارع الاستقلال ، وميدان تقسيم) فضلا عن الشوارع الأخرى ، بالإضافة إلى انتشار المخدرات واللصوصية والدعارة والخطف والرشوة والمعاكسات فضلا عن عذاب المرور ومشكلة المياه .. ولكن اختيار أردوغان مع العناصر الصالحة في بلدية استانبول حولها بعد قليل إلى شيء آخر يفرح القلب

ويبهج الروح ، ولا ريب أن من يزور استانبول الآن سيجد هذه المدينة الصعبة المزدحمة التي تقوم على سبعة تلال ، وتتوه بين شوارعها المرتفعة والمنخفضة ، نسيجا آخر يفخر به أهلوها في النظافة والنظام والتنسيق ، وسيولة المرور ، والمياه النقية ، والزهور التي تملأ كل شبر خال من الأرض ، حتى الشرفات تمتلئ بها ، فضلا عن الشوارع التي تتفتح فيها أفخر أنواع الزهور العالمية .

وأود أن أشير هنا إلى مفارقة طريفة، وهي أن القطاع العام الخاضع للبلدية في استانبول يحقق أرباحا أكثر من القطاع الخاص ، ويقبل عليه الناس أكثر مما يقبلون على القطاع الخاص ، ولا تنتشر في القطاع العام سرقات أو فساد أو بيروقراطية قاتلة ، مع أنه يتعامل في مجالات مهيأة للفساد والنهب ، مثل المطاعم والمواصلات العامة ، ولكنها من أكثر المجالات انضباطا والتزاما ، وذلك كله لأن القوم هناك اختاروا العناصر الصالحة عبر الانتخابات ، فاستطاعوا أن ينجزوا إنجازات حقيقية ؛ جعلت الناس تتمسك بهم وتختارهم في دورات متتالية .

إن اختيار القيادات المحلية عبر صندوق الانتخابات الشفافة قادر على إفراز أفضل العناصر الصالحة التي تستطيع حل المشكلات ، وتيسير حياة الناس دون خطب أو ادعاءا ت .

وللأسف الشديد ، فإن المحليات في بلادنا العزيزة ، بدلا من أن حل مشكلات الناس وتيسيرها ، أسهمت في تعقيدها ، وتشويهها ، وصار الفساد في أرجاء المحليات إلى الركب كما كانوا يقولون ، وبدلا من أن يكون الحكم المحلي طريقا إلى الحلول الذاتية ، تحول إلى درجة متوحشة من التعقيد والإفساد والنفاق ؛ لا قبل للمواطنين باحتمالها .

لقد نشأت المحليات من خلال صياغة اشتراكية تقلد ما كان قائما في البلدان الشيوعية ، أي إن يكون النظام المحلي امتدادا للحزب الشيوعي الحاكم ، مهمته

الأصلية ، مساندة السلطة الشيوعية القائمة ، ومواجهة خصومها بالدرجة الأولى . وهو ما ساد المجالس القائمة في المحافظات والمدن والقرى المصرية ، وكان النظام الفاسد البائد يعتمد على هذه المجالس في تأييده ، وجمع الأنصار وخاصة في الانتخابات التشريعية ، لتصعيد الأشخاص الذين تريدهم السلطة ليكونوا عونا لها .

نشأ هنا نوع من التحالف الوثيق بين عناصر الحكم المحلي الفاسدة ، والسلطة المستبدة ، يقوم على تبادل المنافع الحرام ، واستصدار القرارات التي تجعلها قانونية ، ولو كانت ضد الضمير والأخلاق ، بدءا من الحصول على مكافآت من جهات متعددة، إلى الاستيلاء على أراضي الدولة والأوقاف ، مرورا بالمناقصات وعمليات الأمر المباشر وغير ذلك من مصادر المنفعة الحرام على حساب الشعب البائس المسكين ، وبالطبع فإن محاسبة الفاسدين في المحليات تبدو صعبة لأن الفاسد وراءه من يحميه ويسانده ، فيتم التعتيم على جرائم النهب والفساد ، وإهمال مصالح البلاد والعباد .. أما من يتم تقديمهم للمحاكمات أحيانا فهم الذين يخرجون عن النص الفاسد الحاكم ، وإذا تابوا وأنابوا عادوا إلى سيرتهم الأولى !

ومن الغريب أنه يتاح لهذه المجالس سلطات بلا حدود ، منها متلا سلطة فرض إتاوات على المواطنين تحت حجج إقامة مشروعات أو دعم بعض الجهات ، ولكن لا تقوم مشروعات ، ولا يتم دعم جهات ..

خذ مثلا بسيطا موضوع الكارتة التي تفرض على سائقي السيارات ، ويفترض أنه يتم إنفاقها على تحسين مواقف السيارات أو تقديم الخدمات للسائقين ، هذه المبالغ التي تدفعها السيارة في كل دور تتجمع آخر الشهر ليتم توزيعها على السادة المسئولين في الحكم المحلي وربما جهات أخرى ؛ بوصفها مكافآت نظير جهد لم يبذل أبدا ، اللهم إلا ما يقوم به الأشخاص الذين يجمعون هذه المبالغ ، ويتقاضون نظير ذلك مرتبات ضئيلة ، وقد يكونون من الموظفين في المحليات أساسا ، فلا يحصلون إلا على مرتباتهم الأصلية ويحظى السادة الجالسون على مكاتبهم في المحليات

ومجالسها بمكافآت دون مقابل !

ومهما يكن من أمر فإن الضرورة تفرض الآن أن يكون هناك قانون جديد للإدارة المحلية يستهدي بنظام البلديات في أوروبا وتركيا ، على أن يكون هناك مبدأ انتخاب القيادات جميعا ، بدءا من رئيس القرية والحي ، ورئيس المدينة والمركز ، والمحافظ ونائبه .

إن إرساء هذا المبدأ بانتخاب القيادات ؛ يجعل ولاءها لمن انتخبها ، قبل الحزب الذي تنتمي إليه أو الحكومة القائمة أو الرئيس الموجود في السلطة .

ثمة من يعترض على مبدأ الانتخاب بحجة أن المحافظ أو رئيس المدينة أو القرية المنتخب سيخضع لعائلته وأقاربه ، ولن يستطيع محاسبتهم ، وهذا كلام لا يستقيم مع وجود مجلس بلدي منتخب يراقب ، ويشرع ، ويحاسب .

يبقى موضوع المحافظات الحدودية التي تستلزم وجود محافظ عسكري بحكم ما قد تفرضه ظروف حربية أو استثنائية ، تربط ما بين المحافظة وإمكاناتها من ناحية ، وظروف العمليات العسكرية من ناحية أخرى ، وهذا أمر لا يعوق انتخاب نائب المحافظ في المحافظات الحدودية ليتحرك في إطار الصلاحيات غير العسكرية متعاونا مع المحافظ العسكري ، والمجلس المنتخب لتسيير الشئون العامة في المحافظة .

المجد في ٢٨/ ٦/ ٢٠١١م .

الخلافات الخلاقة !

أما آن للنخب التي تمثل الأقلية السياسية والطائفية أن تقبل بإرادة شعبنا العظيم ، وتنزل عندها ؟ إن ازدراء الشعب واحتقار اختياره يمثل إهانة لا تغتفر من جانب هذه النخب التي لا تريد أن نتوافق على الديمقراطية ، ونقبل بآلياتها التي تنفذ رأي الأغلبية وتحترم رأي الأقلية ..

بدلا من هذا السعار المحموم في الحملة على الإسلام والإسلاميين ، ورفع الفزاعة الإسلامية في الداخل والخارج ، نجلس معا ، ونتفق على المشترك من قضايانا الرئيسية ، ونسعي للعمل من خلاله وفقا للتنافس الحر الشريف من أجل خدمة وطن مظلوم ، عاش تحت نير الديكتاتورية والاستبداد واستباحة أمواله وثرواته ، فضلا عن كرامته وشرفه وتاريخه ..

أما آن لنا أن نكف عن ازدراء الإسلام وإهانته ووصمه – كذبا – بالتعصب والتمييز والاستبداد والتاريخ الدموي ، والطائفية ، والظلامية والرجعية ، والتشدد والتطرف والإرهاب وغير ذلك من صفات القبح والإجرام ؟

إن النضال ضد الإسلام والإسلاميين ، عمل لا يليق بالنخب التي يفترض أنها تملك ثقافة عالية ، وفكرا واعيا ، وعقولا راجحة ، ثم إن هذا النضال لن يغير من الأمر الواقع شيئا ، فأكثر من ستين عاما والنضال ضد الإسلام يمضي على قدم وساق ، مسلحا بأقوى وسائل الدعاية والمساندة الحكومية ، ومع ذلك لم يحقق تقدما كبيرا ، لسبب بسيط وهو أن الإسلام متجذر في أعماق المصريين ، وهو طاقة المقاومة الكبرى ضد الغزاة الخارجيين ، والغزاة الداخليين الذين يريدون تجريد

مصر المسلمة من هويتها الإسلامية ، ودينها الحنيف .

النضال البائس ضد الإسلام والإسلاميين ، وصل إلى دركة هابطة من الانحطاط ، عندما وصف شيوعي حكومي المجاهد العظيم حافظ سلامة ، قائد المقاومة الشعبية في السويس ، وراعي الثوار في يناير الماضي ، بأنه مجرد حانوتي ، كان يقوم بتكفين الشهداء بعد تغسيلهم وقبل دفنهم في أكتوبر ١٩٧٣م !!

الأولى في هذا الوقت بالذات ، تحويل هذا النضال البائس إلى خلاف مثمر حول القضايا الملحة التي تعنى الوطن والمواطنين ، وتملأ الناس بالإحباط ، وعدم الثقة في المستقبل ، وتعيدهم إلى المربع الأول مرة ثانية .

لدينا قضايا كبرى نتوحد حولها ، ونختلف من أجلها اختلافا خلاقا سعيا لحلها أو بلورتها بما يخدم الجموع العامة من الناس ..

تعالوا نقدم رؤانا المتباينة حول حل مشكلة الغاز الذي تحتاجه بيوت الفقراء ، ومع ذلك يتم تصديره إلى العدو النازي اليهودي بتراب الفلوس ، ويجد الغزاة في أنفسهم الجرأة والبجاحة ليرفضوا رفع سعره بما يماثل السعر العالمي ، ويهددوا بالتحكيم الدولي إن لم تستجب الحكومة الانتقالية للإرادة الصهيونية الإجرامية !

الفقراء المصريون يسهرون الليل من أجل أنبوبة بوتاجاز ، ويتضاربون ويتطاحنون ، ويسقط قتلى أمام أنابيب البوتاجاز التي يحتكرها لصوص مدربون على تنشيف ريق الناس ، وبهدلتهم ، وخاصة العجائز وكبار السن ، وبالتأكيد لو تركنا هجاء الإسلام والمسلمين ، فسوف نجد عبقريات مصرية تبدع في البحث عن حل عبقري يدخل الغاز بالجهود الذاتية إلى البيوت مثل المياه والكهرباء ، ويجنب الناس كثيرا من المتاعب والأخطار والمضاعفات .

ومثل الغاز قضية السولار ، والبنزين وغيره من محروقات ، تطل بمشكلاتها على الناس بين حين وآخر ، وتضعهم في مواجهات مع بعضهم البعض ، بينما نملك

حلولا عبقرية إذا وضعنا ها في دائرة الخلافت الخلاقة بدلا من التشهير بالإسلام والمسلمين ..

ثم عندنا مشكلة الديون والاقتصاد الذي خربه اللصوص في النظام البائد ، ونستطيع أن نمنع الحكومة القائمة من مدّ يدها إلى الغير بتقليص انفقات الحكومية وترشيد الإسراف في بعض الجهات ، ونفيد من مدخرات المصريين في إنشاء الشركات المساهمة ، ونستدعي تجربة طلعت حرب بعد ثورة ١٩١٩ ، التي أنشأت مصانع كانت درة الشرق حتى جاء الفاسدون المفسدون فباعوها وخربوها ، وتجربة طلعت حرب امتدت من البنوك إلى الصناعة والزراعة حتى وصلت إلى صناعة السينما .

لدينا عباقرة من كل التيارات يستطيعون توظيف خلافاتهم الخلاقة في تجديد شباب مصر اقتصاديا ، وتحويلها إلى سنغافورة أخرى ، إذا خلصت النوايا ، وأفدنا من الطاقات الكبيرة الخلاقة . ورفض مذلة الوقوف على أبواب أميركا أو أوروبا أو صندوق النقد الدولي أو الدول النفطية وفرض الشروط المهينة مقابل القروض !

نستطيع أن نوظف الخلافات الخلاقة في مشكلة إستراتيجية قديمة وهي تعمير سيناء التي يطمع فيها العدو الصهيوني المحرم ، ويهدد بها من حين لآخر . كيف نعمرها وننقل إليها ملايين البشر ليعيشوا في بيوت نظيفة وهواء نقي ، وسعة من الرزق والحياة ، فيزرعون ويصنعون وينتجون ، ويشكلون حائط صدّ أمام التفكير الهمجي الصهيوني الشرير .

إن ترعة السلام تمتلئ بالمياه ولكنها لا تزرع ولا تروي ولا تتحرك ، والأرض حولها صحراء جرداء لا تنطق ولا تتكلم ، ولا ينمو فوقها زرع ولا يحلب ضرع .. كيف نوظف خلافاتنا الخلاقة لتحريض الأحزاب الكرتونية وغير الكرتونية والشباب الثائر ، ليذهب إليها ويحييها بالعمل والبناء ، ويستخدم العناصر والمواد المحلية المتاحة في إقامة بيته ومسجده ومصنعه وطريقه وملعبه وبستانه ..

عباقرتنا الكرام يمكن أن يتفاهموا حول تشجير سيناء كلها حتى يتم نقل الناس إليها بزراعة أشجار الكافور والجازورينا والنخيل ، ولو قامت كل محافظة بتخصيص بند العلاقات العامة من ميزانيتها الذي يذهب إلي المطاعم واستقبال الضيوف الذين لا داعي لضيافتهم والإعلانات النفاقية في التهاني والتعازي والدعاية الكاذبة عن الإنجازات الوهمية والأعياد القومية التي لا يشعر بها أحد ، لعمرت سيناء باللون الأخضر ، وسدت الطرق أمام تقدم دبابات الغزاة ، وقدمت ثروة خشبية ، وأخرى من التمور والبلح تعود بالخير على السكان هناك وفي الوادي جميعا ..

لدينا أيها السادة – بدلا من التشهير بالإسلام والمسلمين – فرصة الخلافات الخلاقة حول توفير القمح والذرة اللذين يعتمد عليهما رغيف الخبز . وبدلا من الوقوف على أبواب العواصم التي تصدر القمح ، وتبيعه لنا مخلوطا بالسوس والفضلات التي تأباها البهائم ، وتفرض شروطا مذلة ، وتتمنع حتى يستسلم المفاوض المصري لتنفيذ هذه الشروط ، يجب أن نبحث في توفير القمح والذرة على أرضنا ، ونشجع الفلاحين على زراعتهما وتوريدهما إلى الحكومة بسعر مجز ؛ حتى يكون المخزون كافيا لمواجهة الشهور العجاف . بعد أن أعلنت مصر عن وجود مخزون من القمح حتى يناير القادم ، لم تجد موسكو مفرا من رفع الحظر عن بيع قمحها ، ولعلها في ذلك تقدم مثالا لما يمكن أن توفره حالة الاستغناء عن استيراد القمح ، ولو أن المخزون لدينا يكفينا العام كله ، لتغيرت أحوال كثيرة على المستويين المحلي والعالمي ..

كنت أتمنى من وزير التضامن الشيوعي بدلا من أن يجعل همه عدم تسجيل الجمعيات ذات الأسماء الإسلامية ، أن يهتم بتوفير القمح ، وتشجيع زُرّاعه من أجل الوطن الذي يضم الجميع ، وبدلا من أن يسخر من فكرة الاكتفاء الذاتي من المحصول ، كان عليه أن يناقش وزير الزراعة والمهتمين بالأمر كي لا يفشل في

استيراده كما فشل في توفير أنبوبة البوتاجاز ، وصفيحة السولار !

في مصر مشكلة خطيرة لا يكاد يخلو منها بيت واحد ، وهي مشكلة البطالة ، ويستطيع الفرقاء السياسيون من كافة الاتجاهات أن يوظفوا خلافاتهم الخلاقة ، في توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب الذين تحولت حياتهم إلى نوم في النهار ويقظة بالليل ، وتستوعبهم المقاهي أو الصحبة الفاسدة أو اليأس الذي يؤدي إلى الانتحار.

مشكلة البطالة يجب أن تتجلى من خلالها عبقرية الأحزاب والقوى السياسية بتوجيه هؤلاء الشباب إلى المبادرات الذاتية والاجتماعية التي تحركهم في الاتجاه الصحيح ، والهجرة إلى الداخل في المناطق الصحراوية أو قليلة السكان ، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناسبة للبيئة التي يعمل فيها هؤلاء الشباب ، ويستوطنون ويبنون أسرا ويعمرون هذه المناطق عن رغبة وبدافع ذاتي يحركه الإيمان وحب الوطن ، والأمل في مستقبل أفضل .

إن شبابنا يعمر الصحراوات في الخليج ، ويعيش هناك تحت أقسى الظروف المناخية والاجتماعية والنفسية ، ولو توفر له الحد الأدنى من الظروف المناسبة عندنا ، فسوف يبدع ويتألق .

دعونا نكف عن هجاء الإسلام والحركة الإسلامية ، ونخلع حالة التربص ، ونتنازل عن الاستبداد الفكري والتسلط الثقافي والاستعلاء لنخبوي ، ونتجه للتفكير العلمي والحوار المنتج من أجل مشكلاتنا المشتركة والتحديات الصعبة التي يواجهها الوطن .. ولنقبل بنتائج صندوق الانتخابات في عمليات التصويت النزيهة الشفافة التي تجري تحت إشراف القضاء .

لنختلف ، ولتكن خلافاتنا خلاقة ومثمرة !

المجد في ١/ ٦/ ٢٠١١م .

كتب للمؤلف

أولا : كتب صادرة عن دار النشر الدولي بالرياض

١- النقد الأدبي الحديث: بداياته وتطوراته.

٢- تيسير علم المعاني .

٣- الأدب الإسلامي : الفكرة والتطبيق .

٤- محمد- صلى الله عليه وسلم -في الشعر العربي الحديث (طبعة ثانية منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة) .

٥- المدخل إلى البلاغة القرآنية .

٦- القصائد الإسلامية الطوال في العصر الحديث: دراسة ونصوص (طبعة رابعة منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة).

٧ - تطور النثر العربي في العصر الحديث .

٨- مدرسة البيان في النثر الحديث .

٩- تطور الشعر العربي في العصر الحديث .

١٠ - المدخل إلى البلاغة النبوية .

ثانيا : كتب صادرة عن دار العلم والإيمان (دسوق - كفر الشيخ) :

١ - الإخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل .

٢ - وجوه عربية وإسلامية .

٣ - الورد والهالوك : شعراء السبعينيات في مصر (طبعة ثالثة) .

٤ - الواقعية الإسلامية في روايات نجيب الكيلاني (طبعة ثالثة) .

٥ - الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (طبعة ثالثة) .

٦ - الرواية الإسلامية المعاصرة (طبعة ثانية).

obeikandl.com

٧ – في رياض النبوة (٣ أجزاء)
٨ – شعراء وقضايا : قراءة في الشعر العربي الحديث .

ثالثا : إسلاميات :

١ – مسلمون لا نخجل (٤ طبعات).
٢ – حراس العقيدة (٣ طبعات).
٣ – الحرب الصليبية العاشرة.
٤ – العودة إلى الينابيع .
٥ – الصلح الأسود .. والطريق إلى القدس .
٦ – ثورة المساجد .. حجارة من سجيل .
٧ – هتلر الشرق .
٨ – جاهلية صدام وزلزال الخليج .
٧ – أهل الفن وتجارة الغرائز (صبعتان) .
٨ – النظام العسكري في الجزائر .
٩ – حفنة سطور .. شهادة إسلامية
١٠ – الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة .
١١ – الإسلام في مواجهة الاستئصال .
١٢ – تحرير الإسلام .
١٣ – دفاعا عن الإسلام والحرية .
١٤ – التنوير .. رؤية إسلامية .
١٥ – معركة الحجاب والصراع الحضاري .
١٦ – العصا الغليظة .
١٧ – واسلمي يا مصر.
١٨ – ثقافة التبعية : المنهج . الخصائص . التطبيقات .
١٩ – انتصار الدم على السيف.
٢٠ – التمرد الطائفي في مصر : أبعده وتجلياته .

obeikandl.com

٢١ – العمامة والثقافة : دفاع الإسلام وهجوم العلمانية .
٢٢ – عباد الرحمن وعباد السلطان .
٢٣– الأقلية السعيدة : يوميات التمرد والتسامح !
٢٤– ثورة الورد والياسمين : من سيدي بوزيد إلى ضفاف النيل .

رابعا : كتب أدبية ونقدية :

١– الغروب المستحيل (سيرة كاتب) .
٢– رائحة الحبيب (مجموعة قصصية عن حرب رمضان) .
٣– الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
٤– موسم البحث عن هوية : دراسات في الرواية والقصة) .
٥– حوار مع الرواية في مصر وسوريا .
٦– لويس عوض الأسطورة والحقيقة .
٧– الوعي والغيبوبة : دراسات في الرواية المعاصرة .
٨– إنسانية الأدب الإسلامي .
٩– حصيرة الريف الواسعة .
١٠– أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة .
١١– الحكاية كلها معاصرة(دراسات في الرواية) .

خامسا : إعلام :

١– الصحافة المهاجرة : رؤية إسلامية .

سادساً: كتب للأطفال :

١– واحد من سبعة .

سابعاً : كتب محققة :

١– فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية .
٢– أحسن ما كتبت .

ثامنا – كتب معدة للنشر:

- الحداثة العربية : المصطلح والمفهوم (طبعة ثانية) .
- الإبادة والمقاومة : الشعب الفلسطيني لا يموت .
- خبز السلطة .. خبز الحرية (الحقل الثقافي في مصر المعاصرة) .
- الحلم والدهشة (قراءة أدبية) .
- اللحم الإسلامي المستباح .
- حضرت التبعية .. وغابت الهوية .
- صالون الشعر والأدب (أعلام وقضايا) .
- نداء الفطرة .
- اخلع إسلامك .. تعش آمنا ؟!
- ثقافة تزغيط البط !
- محرقة غزة .. الشعب الفلسطيني يقاوم !
- القيم الإسلامية في رسائل النور
- كهنة آمون !
- المدافعة والمداولة – قراءة في السنن والتحولات .

ثامنا : كتب إعادة طبع :

١ – التغريب وتجلياته (لويس عوض نموذجا) .
٢ – حوار مع الرواية في مصر وسوريا .
٣ – حصيرة الريف الواسعة .
٤ – إنسانية الأدب الإسلامي .
٥ – الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
٦ – أهل الفن وتجارة الغرائز .
٧ – معركة الحجاب والصراع الحضاري .
٨ – التنوير رؤية إسلامية .

❖❖❖

obeikandl.com